

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥٢٨٩

الاثنين، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

|          |   |
|----------|---|
| الرئيس:  | السيد موتوك . . . . . (رومانيا)   |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي . . . . . السيد دنيسف  |
|          | الأرجنتين . . . . . السيد ميورال  |
|          | البرازيل . . . . . السيد ساردنبرغ   |
|          | بنن . . . . . السيد آيدهو   |
|          | الجزائر . . . . . السيد بعلي  |
|          | جمهورية تنزانيا المتحدة . . . . . السيد مهيغا                                     |
|          | الدانمرك . . . . . السيدة لوي   |
|          | الصين . . . . . السيد وانغ غوانغيا  |
|          | فرنسا . . . . . السيد دلا سابلير  |
|          | الفلبين . . . . . السيد باها  |
|          | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد إمير جونز باري |
|          | الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد بولتن                                  |
|          | اليابان . . . . . السيد أوشيما  |
|          | اليونان . . . . . السيد فسيلاكيس  |

## جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/635)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-56544 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥  
موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن  
(S/2005/635)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل صربيا والجبل الأسود، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتمد، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بدولة السيد فويسلاف كشتوتسا، رئيس وزراء جمهورية صربيا.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كشتوتسا (صربيا والجبل الأسود) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد كاي إيدي، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالاستعراض الشامل للحالة في كوسوفو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد إيدي لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد سورين جيسين - بيترسن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد جيسين - بيترسن لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/635، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ من الأمين العام يحيل فيها استعراضا شاملا للحالة في كوسوفو (صربيا والجبل الأسود).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرحب بحضور معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام، في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للسيد كاي إيدي، المبعوث الخاص للأمين العام.

السيد إيدي (تكلم بالانكليزية): أشعر ببالغ الامتنان للأمين العام الذي طلب إلي إجراء استعراض شامل للحالة في كوسوفو. كما أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، للسماح لي بتقديم الاستنتاجات والنتائج الرئيسية إلى مجلس الأمن. ويسعدني أن أرى رئيس الوزراء كشتوتسا هنا اليوم؛ فمناقشاتنا العديدة في بلغراد وفرت مدخلات مهمة جدا لعملنا. وأود أيضا أن أعرب عن إعجابي بالقيادة الديناميكية

المجتمع الدولي أن يظل مستعدا لتقديم المساعدة طويلة الأجل للتنمية المؤسسية، بما في ذلك بناء القدرات.

والإطار المؤسسي يشمل أيضا هيئات إنفاذ القانون: دائرة شرطة كوسوفو والنظام القضائي. وكلاهما يعمل في جميع أنحاء كوسوفو. غير أنه يعوزهما القدرة والاستعداد لإنفاذ التشريعات. وبينما تتطور دائرة شرطة كوسوفو بصورة مبشرة، يظل نظام العدالة ضعيفا. وكلاهما يواجه صعوبة في معالجة الجرائم الخطيرة، بما في ذلك الجرائم العرقية، والجريمة المنظمة والفساد، والتي ما زالت تشكل تهديدات خطيرة لاستقرار كوسوفو. وإزاء هذه الظروف، ينبغي المحافظة على عدد القضاة الدوليين والمدعين العامين، ولا بد من وجود شرطة دولية قوية ومدرّبة جيدا، مع توحي الحذر الشديد في نقل الاختصاصات في المجالات الحساسة مثل الشرطة والعدالة. وعلمنا أن نتأكد من تعزيز كل عناصر نظام إنفاذ القانون حتى يثق الجميع فيها.

أما الوضع فيما يختص بالعلاقات العرقية فيبدو قائما. صحيح أن الحالة الأمنية العامة تبدو أكثر استقرارا مما كانت عليه قبل عام مضى. إلا أن الحالة في الميدان ما زالت تثير القلق. فقد تكرّر وقوع حوادث لم يبلغ عنها للعنف العرقي والجريمة التي تؤثر على الأمن وحرية الحركة. وحين يظل مرتكبو تلك الجرائم مطلقي السراح، يسود مناخ الإفلات من العقاب.

وعلاوة على ذلك، فإن عشرات الآلاف من قضايا الممتلكات لم يتم تسويتها. وبدون التمكن من الوصول إلى الأراضي والممتلكات التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني، يصعب إعادتها على نحو مستدام. ولا بد من معالجة قضايا الممتلكات المتأخرة بصورة عاجلة.

إن عملية العودة قد توقفت تقريبا. وهناك رأي سائد بأن صرب كوسوفو المغادرين أكثر من العائدين وقد

للممثل الخاص للأمين العام، السيد سورين جيسين - بيترسن، خلال العام المنصرم.

والغرض من الاستعراض تقدير ما إذا كانت الأوضاع الآن مهيأة لأن تدخل في عملية تفضي إلى تحديد مركز كوسوفو في المستقبل.

وكنت قد أكدت في تقرير قدمته إلى الأمين العام في العام الماضي (S/2004/932، المرفق ١، الضميمة) أنه ما من وقت جيد أبدا لمعالجة مسألة تحديد مركز كوسوفو في المستقبل. وهذا الانطباع قد تأكد لي خلال عملي الأخير.

أولا، إن تحديد مركز كوسوفو في المستقبل كان مسألة بالغة الحساسية سياسيا، وستبقى كذلك، بكل ما تنطوي عليه من آثار خطيرة إقليميا وعلى الصعيد الدولي الأوسع نطاقا. ثانيا، إن المواقف الأساسية للأطراف ما زالت متناقضة تماما، دون التوصل إلى أي أرضية مشتركة - أو هي أرضية ضئيلة للغاية. ثالثا، إن آفاق عملية مصالحة حقيقية على أرض الواقع كانت متواضعة، وقد تبقى كذلك في ظل الظروف الحالية.

إن جانبنا كبيرا من العمل في الاستعراض الشامل قد كرس لاستعراض التطورات على أرض الواقع، بما في ذلك تنفيذ المعايير. والصورة مختلطة حقا.

لقد كان إنشاء المؤسسات ووضع إطار قانوني عريض وتطوير الخدمات العامة عملا جديرا بالإعجاب. فخلال العام الماضي، تم تحويل الكثير من الاختصاصات، ويخطط لتحويل المزيد في المستقبل القريب. وبدأ القادة المحليون يتولون تدريجيا إدارة المؤسسات الجديدة وتزداد كفاءتهم يوماً بعد يوم. والخدمة المدنية أخذت تتبلور وتزداد مهنية. وأود أن أثني على قادة كوسوفو والخدمة المدنية على تلك الإنجازات. بالطبع، هناك أوجه قصور في عدد من المجالات نتيجة الافتقار إلى الخبرة والموارد والمساءلة. وعلى

- ورغم النواقص التي ذكرتها - أعتقد بالفعل أن الوقت قد حان للبدء بعملية تحديد المركز في المستقبل.

ومنذ العام الماضي تجري عملية سياسية في كوسوفو تدفعها مشاركة دولية أكثر فعالية. ولا يمكن تعطيل تلك العملية أو وقفها. فبعد الانتقال من الركود إلى الترقب، لا يمكن السماح لوجود الركود مرة أخرى.

ومن غير المرجح أيضا أن تفضي عملية تحديد المركز في المستقبل إلى إحراز تقدم كبير في تنفيذ المعايير. فلن يُحرز تقدم إلا إذا تم الحفاظ على الإحساس بمنظور سياسي وكان المجتمع الدولي مستعدا لحشد قدر أكبر من الجهود والضغط السياسية.

علاوة على ذلك، ثمة ترقب مشترك في بريشتينا وبلغراد، وفي المنطقة أيضا، بأن تبدأ الآن عملية تحديد المركز في المستقبل. وكان هناك أثناء العمل على الاستعراض الشامل تحول تدريجي في الاستعداد لعملية تحديد المركز في المستقبل.

إنني مقتنع بأن الجميع سيستفيدون من تحقيق الوضوح إزاء مستقبل كوسوفو. وسيتمكّن الأشخاص من اتخاذ قرارات هامة بشأن مستقبلهم وبناء على معلومات كاملة. وأكرر، الجميع بحاجة إلى الوضوح. وسيزيل مثل هذا الوضوح أيضا عنصر عدم الاستقرار، الذي يعيق اليوم التنمية السياسية والاقتصادية في كوسوفو والمنطقة أيضا.

إن أهداف عملية المعايير طموحة؛ ولا يمكن تحقيقها في فترة زمنية قصيرة. وستتطلب عملية المعايير جهودا متواصلة وحازمة؛ تمتد إلى عملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل وما بعد ذلك.

وبوجود عملية لتحديد المركز في المستقبل تكون هناك مخاطرة بأن يتركز الاهتمام والجهد على المركز وأن يضر ذلك بالمعايير. من ناحية أخرى، البدء بعملية تحديد

تكون وتيرة هذه العملية آخذة في التسارع. لا بد أننعكس مجرى ذلك الاتجاه. فيجب تنقيح سياسات العودة حتى يُسمح بدعم الراغبين في العودة إلى أماكن يستطيعون العيش فيها وليس إلى مجرد الأماكن التي كانوا يعيشون فيها. ويجب أيضا أن تشدد بدرجة أكبر على دعم العائدين على امتداد فترات زمنية أطول، ودعم الذين بقوا لاجتذاب الراغبين في العودة.

وبينما ينصب تركيزنا بصفة دائمة تقريبا على العلاقة بين ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو، يجب ألا ننسى أن أقليات أخرى تواجه أيضا صعوبات خطيرة. وأود الإشارة بصفة خاصة إلى أن استمرار وجود مخيمات للمشردين داخليا - مثل المخيمات الموجودة في بليمينينا وزتكوفاتش - هو أمر مؤلم. ومن أجل عكس مجرى ذلك الاتجاه في العلاقات بين الأعراق، ينبغي التشديد كثيرا على حماية هويات جميع الطوائف وقدرتها على تنظيم مستقبلها. وأود في ذلك الصدد أن أسلط الضوء على مجالين يجب اتخاذ إجراءات فيهما.

أولا، ثمة حاجة إلى إفساح "مساحة واقية" حول المواقع والمؤسسات الدينية الأرثوذكسية الصربية، بمشاركة المجتمع الدولي، لجعلها أقل عرضة للتلاعب السياسي. ثانيا، ستكون اللامركزية عنصرا حاسما في أي جهد يُبذل لضمان كوسوفو قابلة للحياة ومتعددة الأعراق، كوسوفو تستطيع فيها كل الطوائف أن تنظم حياتها بطريقة معقولة. وتسليم السلطات والاختصاصات المعززة إلى البلديات التي تملك فيها الأقليات، خاصة صرب كوسوفو، أغلبية مريحة من شأنه أن يوفر ضمانات مؤسسية فعالة للأقليات وأن يزيد الثقة بمؤسسات كوسوفو المركزية.

وكما قلت في البداية، قد لا يكون هناك وقت مناسب لتناول تحديد مركز كوسوفو في المستقبل. ومع ذلك

وستظل كوسوفو تعتمد على الوجود الدولي الكبير في الميدان - أي الوجود العسكري والمدني. ولا يمكن توفير الدعم المطلوب في مجالات كثيرة عبر التحكم عن بعد. والدخول في عملية تحديد المركز في المستقبل لا يعني دخول المرحلة الأخيرة، بل دخول المرحلة التالية من الوجود الدولي.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أشكر السيد إيدي على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص للأمين العام، السيد سورين جيسين - بيترسن.

**السيد جيسين - بيترسن (تكلم بالانكليزية):** ما فتئ هذا المجلس يلاحظ حدوث تطورات إيجابية في كوسوفو خلال الشهور الـ ١٢ الماضية، بما في ذلك التحسينات التي طرأت في مجال الأمن ومجالات تنفيذ المعايير. ولكن المجلس قد شدد أيضا على ضرورة إحراز المزيد من التقدم. وقبل أسبوعين، عقب صدور تقرير السفير إيدي، أوصى الأمين العام المجلس بأن تبدأ في القريب العاجل عملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل. وأود أيضا أن أشكر السفير إيدي على تقريره الصريح والموضوعي والمتوازن جدا. ستكون بداية عملية المركز لحظة مثيرة في كوسوفو. ورغم عدم إمكانية معرفة نتائجها النهائية إلا أنني واثق بأن تحديد مركز كوسوفو لابد أن يؤثر إيجابا في المنطقة كلها، بما في ذلك صربيا على صعيد تحقيق الاستقرار السياسي والمصالحة والنمو الاقتصادي. ورغم أن الطريق الذي ينتظرنا سيكون بالتأكيد وعرا، يجب مع ذلك أن يكون واضحا لنا جميعا أن استمرار الوضع الراهن ليس خيارا قابلا للتطبيق.

إنني أعلم أن رئيس وزراء كوسوفو بعث إليكم رسالة هذا الصباح لتعميمها في المجلس. وتلتزم الحكومة في الرسالة بالتقدم في المعالجة الحازمة للعقبات التي ما زالت تعترض طريق كوسوفو نحو تحقيق طموحاتها ونحو مستقبل لها في أوروبا.

المركز في المستقبل يعني تعزيز المجتمع الدولي للنفوذ في الدفع نحو المزيد من تنفيذ المعايير. وأحث المجتمع الدولي على الاستفادة الكاملة من هذا النفوذ. فالنجاح في التفاوض على تحديد المركز في المستقبل وفي تنفيذه سيعتمد على المزيد من تنفيذ المعايير. والنقص في تنفيذ المعايير يعني المخاطرة بتحويل مركز المستقبل إلى مركز فاشل.

وأود أن أعرض بضع أفكار بشأن عملية تحديد المركز بهذا الشكل. إن تلك العملية في كوسوفو ستكون مختلفة جدا عن عمليات السلام في أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة. فبخلاف تلك العمليات، يوجد القليل للبناء عليه في كوسوفو من حيث الخطط والاستعدادات السابقة. علاوة على ذلك، تتعلق المفاوضات بأرض ما زالت جزءا من دولة سيادية ولكن تديرها الأمم المتحدة عبر مؤسسات حكم ذاتي مؤقت.

وينبغي بذل كل جهد للجمع بين كل الأطراف والإبقاء عليهم معا طوال عملية تحديد المركز. وينبغي عدم استعجال هذه العملية. ولكن ما إن تبدأ، يتعين أيضا إنهاؤها ضمن إطار زمني معقول. والسعي إلى الوضوح لا ينبغي أن يدفعنا إلى فترة طويلة من التخبط. وسيتعين على الدول المجاورة أن تفهم العملية وأن تدعمها، وأن تطمئن أيضا للطريقة التي تُدار بها.

وسيحتاج المجتمع الدولي إلى القوة حتى تتقدم عملية تحديد المركز في المستقبل وتنفيذ نتائجها. وستكون إعادة هيكلة الوجود الدولي في كوسوفو أمرا مطلوبا. ولكن ينبغي أن تتم بأسلوب منسق لكي نضمن عدم ظهور ثغرات والوفاء بالمتطلبات الحالية والمقبلة. وخلال عملية تحديد المركز في المستقبل وبعدها، ستكون مصداقية المجتمع الدولي ذات أهمية حاسمة.

بحاجة إلى انخراط بلغراد البناء ومشاركة صرب كوسوفو بشكل مباشر.

وبينما يتم تعزيز خطة تنفيذ المعايير، نعمل مع المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي والاتحاد الأوروبي على إدماج خطة المعايير وخطة عمل الشراكة الأوروبية لكوسوفو، حتى يمكن ربط التقدم المحرز والمعايير بالخوافز التي من شأنها أن تدفع كوسوفو نحو المستقبل الأوروبي الذي تتشاطره مع جميع الدول في منطقة البلقان الغربية.

وأحد المعايير الرئيسية يتعلق بالاقتصاد. فالخصخصة والتحديث وإدارة المؤسسات العامة وتطوير نظام قانوني موجه نحو اقتصاد السوق أمور تمهد جميعها في نهاية المطاف لنمو اقتصاد كوسوفو وآفاق مستقبل أفضل لجميع سكان الإقليم.

وفيما نتكلم الآن، يعمل صندوق النقد الدولي الموجود في بريشتينا مع المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي وبعثة الأمم المتحدة بغية تعزيز برامج الإدارة المالية لكوسوفو، وإرساء الأساس لمؤتمر رئيسي لتلقي دعم المانحين يعقد في كانون الأول/ديسمبر يمكنه أن يخفف من القيود الشديدة على الميزانية ويسمح بالمزيد من التنمية، مما يدفع بدوره إلى النمو. ولكن بدون الوضوح بشأن المركز، سيكون التقدم المحرز محدوداً، لأن الحصول على الاستثمارات المباشرة الأجنبية وعلى القروض سيبقى أمراً صعباً بقدر كبير.

وفي هذا السياق، أود أن أضيف أن توفير الفرص الاقتصادية للجميع يمكنه أن يشكل مصدراً للمصالحة، بينما سيستمر الركود المتواصل وانعدام الآفاق الاقتصادية يشكّلان مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار.

والأولوية الثانية هي دعم المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في سعيها إلى إجراء إصلاح شامل للحكم المحلي. وبغية ضمان أن تتمكن بلغراد من تضمين أفكارها في

ويشير رئيس الوزراء كوستونيتشا في رسالته إلى أن إحراز التقدم ضروري، وأن يكون إحرازه خارج عملية المركز بنفس قدر إحرازه داخل العملية. بعبارة أخرى، لا يمكن قضاء الحياة السياسية في كوسوفو بأكملها على محادثات المركز، أيًا كانت أهميتها الحيوية. فهناك قدر هائل من العمل المطلوب لإنجازه، حتى أثناء إجراء المحادثات، وكما ذكر للتو السفير إيدي، ومع وجود هذا النفوذ الكبير للمجتمع الدولي.

وبأخذ ذلك في الاعتبار، قامت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بتحديد ستة مجالات ذات أولوية نعتزم التركيز عليها خلال الأشهر المقبلة. وعند وضع تلك الأولويات، كنا بالطبع نسترشد بتقرير السفير إيدي. وستلاحظون التزاماً قوياً من رئيس الوزراء في رسالته بأن يستمر العمل باجتهاد للتوصل إلى نتائج في مسعى تحقيق تلك الأولويات.

أولى هذه الأولويات الإسراع في مواصلة تنفيذ المعايير. واستعرضت المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خطة تنفيذ معايير كوسوفو بغية تعزيز التقدم المحرز بشأن تلك الإجراءات التي من شأنها أن تفعل الكثير لتحسين الظروف المعيشية للأقليات في كوسوفو، ولتعزيز مستقبل متعدد الأعراق.

وتشكل حرية التنقل وعمليات العودة مجالين رئيسيين. وبالنسبة إلى عمليات العودة، علينا أن نواصل العمل بشدة بغية طمأنة صرب كوسوفو الذين يعيشون في كوسوفو وتحسين ظروفهم المعيشية، بينما نقوم في الوقت نفسه بتعزيز الظروف لعمليات العودة المستدامة للأشخاص الذين ما زالوا مشردين. ولا أتوقع عمليات عودة رئيسية قبل توضيح مركز كوسوفو، ولكن بغية طمأنة صرب كوسوفو على مستقبلهم في كوسوفو وبغية تعزيز عمليات العودة، نحن

أن تساعد على إعطاء صورة عن حجم التحدي الذي يواجه كوسوفو في مجال الأمن، وأن تساعد بذلك على رسم مستقبل الأمن الداخلي لكوسوفو، الذي سينفذ عندما يتم تحديد مركز كوسوفو.

رابعا، يجب على المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي وبعثة الأمم المتحدة والمناخين أن يعززوا جهودنا في ميدان بناء القدرات وهم سيفعلون ذلك بغية أن نضمن، بغض النظر عن نتائج محادثات المركز، أن تتمكن مؤسسات كوسوفو بالكامل من أن تتولى المسؤوليات التي ستنتقل إليها. وأحرز الكثير من التقدم خلال الأشهر الـ ١٢ الأخيرة مع النقل الجاري للاختصاصات من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى السلطات المركزية والمحلية للمؤسسات المؤقتة. وألزمت المؤسسات المؤقتة أنفسها بوضع خطة عمل في المستقبل القريب جدا، ستتضمن إجراء استعراض عام للاحتياجات في مجال القدرات وكيفية الوفاء بهذه الاحتياجات، موجهة نحو إدارة كوسوفو بعد تحديد المركز. وسيسمح ذلك بالتخطيط المنسق والاستراتيجي من جانب الحكومة، بما في ذلك جميع وزاراتها التنفيذية، وأيضا من جانب المناخين الذين يمكنهم دعم الاحتياجات المحددة.

خامسا، سنواصل إعادة هيكلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال الفترة المقبلة لكي يكون لدينا هيكل أمثل خلال عملية تحديد المركز. وفي الوقت نفسه، فإننا نتعاون مع شركائنا الدوليين، مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، لتطوير انتقال على مراحل وجيد الإدارة إلى الترتيبات المستقبلية النهائية، عقب نتائج محادثات تحديد المركز، ولكن دون الإخلال بهذه المحادثات. وبدأنا عملية لإجراء حوار غير رسمي مع الشركاء الرئيسيين بهدف تحديد المجالات التي قد يلزم فيها وجود دولي مستمر وتقديم دعم لسلطات كوسوفو ومواطنيها.

المناقشة بشأن الإصلاح الشامل، أبلغت الرئيس تاديتش ورئيس الوزراء كوستونتشا خلال زيارتي الأخيرة لبلغراد بأن المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي مستعدة للبناء على الاجتماع الأخير في فيينا، الذي توسط لعقده السفير إيدي، بين الوزير الصربي المسؤول عن الحكم المحلي ونظيره في كوسوفو. ومثل ذلك الحوار المباشر قد يركز بشكل أولي على اختصاصات الحكم الذاتي المحلي، وهي مسألة تحظى بأهمية حاسمة في التأكيد للأقليات على أن مستقبلها ينبغي أن يركز على حكم محلي وسلطة ذات فائدة في إطار عملية كوسوفو التي تدار مركزيا. وإجراء الإصلاح الشامل لصالح جميع الطوائف في كوسوفو مدرج الآن في جدول الأعمال وأعتقد، بعد التنفيذ الناجح لثلاثة من خمسة مشاريع تجريبية، أن هذا الإصلاح يمكن إنجازه بالتوازي مع المحادثات بشأن المركز.

وفي ما يتعلق بالأولوية الثالثة، فإننا سنواصل السعي لوضع برنامج أمني شامل، بما في ذلك نقل الاختصاصات بنهاية العام من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى وزارتين مؤقتتين - هما وزارتا النظام العام والعدل. وتشكل سيادة القانون، مع التحقيق الفعال للعدالة، والمكافحة المستمرة للجرائم المنظمة، مطلبين رئيسيين لأي مجتمع قادر على البقاء. وما زال يتعين علينا أن نقطع شوطا، ولكنني أعتقد أن عمليات نقل الاختصاصات في مجالي العدل والشرطة عمليات حاسمة من أجل التحضير للمركز.

وبينما نقوم بهذا العمل، ندرك جيدا حساسية هذه القطاعات، كما أوضح أيضا السفير إيدي. ولقد أوضحنا أن عمليات نقل الاختصاصات في هذه المجالات ستكون تدريجية، وعلى مراحل وخاضعة للشفافية وعدم إضفاء الطابع السياسي في كل مرحلة. وسننظر أيضا في ما يتجاوز المتطلبات العاجلة لهاتين الوزارتين إلى المجال الأوسع لتوفير الأمن بالدفع قدما باستعراض شامل لقطاع الأمن الداخلي. ويقصد بهذه العملية، التي تشمل جميع الطوائف في كوسوفو،

جميع المستويات، حتى يتمكنوا من الاضطلاع بدور نشط في رسم مستقبل كوسوفو.

وأود أن أؤكد على نقطة ينبغي عدم تجاهلها ذكرها أيضا السفير إيدي. إن عملية تحديد المركز عملية يجب أن تسمع وتحترم فيها جميع أصوات المجتمع المدني وجميع سكان كوسوفو. وسكان كوسوفو الأتراك والبوشناق والغوراني والروما والكروات والاشكالي والمصريون لديهم حق في المطالبة بأن ننظر في المسألة وبتحديد مستقبل كوسوفو يوازي حق الصرب والألبان.

وكلنا نعلم أن موقفي بلغراد وبريشتينا من مسألة مركز كوسوفو متباعدين للغاية. وسيظلان كذلك ما لم تتم تسوية ذلك بعملية ذات إدارة دولية وإلى أن يتم ذلك. وكلما تم أسرع، كلما كان أفضل لمواطني كوسوفو وللمنطقة. فبعد ما يزيد على ست سنوات من اشتراك الأمم المتحدة واستثمارها في كوسوفو، لدينا الآن الفرصة، بل والتحدي، لكي ندعم المواطنين وهم يتركون الماضي الأليم وراءهم ويننون مستقبلا يسوده السلام والرخاء.

وقد أدى مجلس الأمن بالطبع دورا رئيسيا في الوصول بنا إلى هذه النقطة. وأعلم أننا نستطيع الاعتماد على استمرار الدعم من أعضاء هذا المجلس واشتراكهم الفعلي الآن وفي المرحلة القادمة والحاسمة من تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء جمهورية صربيا، دولة الدكتور فويسلاف كوستونيتشا.

**السيد كوستونيتشا (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية):** أود أن أبدأ بالإعراب عن احترامي الشديد لهيئة هذه المنظمة العالمية. وأخاطب الأعضاء اليوم بصفتهم ممثلين للدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، إيماننا راسخا مني بأن

وأخيرا، من أجل التعاون الوثيق بين قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ودائرة شرطة كوسوفو، وعلى نحو متزايد مع السلطات المركزية والمحلية في كوسوفو، سنواصل بذل جهودنا لضمان المحافظة على بيئة آمنة ومأمونة للجميع في كوسوفو. والبيئة الأمنية في كوسوفو مستقرة في الوقت الحاضر، ولكن الحوادث المعزولة التي حصلت مؤخرا تذكرنا بأنه، مع عملية المركز الصعبة التي توشك أن تبدأ، لا مجال للشعور بالرضا. ولا شك أن تلك العملية، والاستفزازات المحتملة من جميع الجوانب، ستختبر مقدرتنا على المحافظة على البيئة الأمنية التي سادت بصفة عامة في كوسوفو خلال الأشهر الـ ١٨ الأخيرة.

وقائد قوة كوسوفو - الذي أود أن أشيد به وبقواته - وأنا مقتنعان بأننا جاهزان جدا للتصدي لأي تهديد قد يرمي إلى وقف مضي كوسوفو قدما. وفي الواقع، فإن عملية تحديد المركز المقبلة تعرض القادة السياسيين لمخاطر وتجاههم بخيارات صعبة، ولكنها تمثل فرصة كبيرة لكوسوفو. وهي تشكل فرصة لقيادة ألبان كوسوفو لكي تظهر التزاما حقيقيا وعملا ولكي تتخذ خطوات أكثر حسما لبناء نوع المجتمع المتعدد الأعراق والديمقراطي والمتسامح الذي يقرب ألبان كوسوفو بدون شك من تحقيق أحلامهم وأهدافهم عندما يحدد مركز الإقليم.

وأؤمن بأن عملية تحديد المركز توفر أيضا فرصة لبلغراد، وعلى نحو أهم، لصرب كوسوفو للمشاركة فيها. وستوفر الأشهر المقبلة فرصة فريدة لهم لكي يحددوا دورهم وموقفهم في مستقبل كوسوفو. ومن الحيوي أن يتمكنوا من اغتنام هذه الفرصة ويضمنوا أن صوتهم يسمع على السواء في محادثات تحديد المركز نفسها وفي مؤسسات كوسوفو لدى إجراء تلك المحادثات. ويحدوني الأمل أن تغتنم بلغراد هذه الفرصة لتمكين طائفة صرب كوسوفو من شغل مقاعدتهم في الجمعية وفي المؤسسات المؤقتة لكوسوفو على



لكوسوفو وميتوهيا بوصفهما جزءا من اتحاد دولة صربيا والجبل الأسود. ومستقبل بلدي، والمنطقة، وإلى حد ما أوروبا ذاتها، سوف يتوقف على إيجاد حل عادل وقابل للاستمرار لمسألة كوسوفو.

وهكذا نأتي أمام هذا الحفل باحترام وثقة، منتظرين منه أن يسهم إسهاما حيويا من منطلق وثائقه السابقة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ويؤكد هذا القرار مجددا بوضوح سيادة صربيا والجبل الأسود وسلامتها الإقليمية، ونحن على ثقة بأن القرارات المقبلة لمجلس الأمن لن تخرج على هذا المبدأ الجوهري من مبادئ الأمم المتحدة.

ويواجه مجلس الأمن اليوم مهمة رهيبية. فعليه أن يقرر ما إذا كان سينتقل إلى المرحلة التالية في حل مسألة كوسوفو وميتوهيا، رغم أن المهام المحددة بدقة للمرحلة السابقة لم تستكمل بعد. وفي الجلسات السابقة بشأن كوسوفو وميتوهيا، عرضنا عدة تقييمات موثقة توثيقا كاملا للحالة الصعبة في هذا الإقليم، مع التشديد بصفة خاصة على الموقف الميئوس منه الذي يعانيه الصرب والآخرين من غير الألبان. وقد قدمنا مرارا معلومات مقنعة، ليس فقط عن غياب التعددية العرقية في كوسوفو وميتوهيا، وإنما أيضا عن الانتهاكات الجسيمة للحقوق والحريات الأساسية، من الحق في الحياة ذاتها إلى الحرية من الخوف.

ولتقرير السفير كاي إيدي المعروض على مجلس الأمن اليوم (S/2005/635) هدفان رئيسيان: أن يقدم تقييما شاملا للحالة في كوسوفو، وأن يحدد على أساس هذا التقييم ما إذا كان ينبغي البدء في المحادثات بشأن مركز الإقليم في المستقبل. وتتمثل مهمة السفير إيدي على وجه الخصوص في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ المعايير التي تشكل أساس مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق وله المقومات الاقتصادية للبقاء.

المجلس يشكل أكثر الضامين مصداقية وموثوقية، لا للأسس التي تقوم عليها الأمم المتحدة فحسب، بل لأسس النظام العالمي برمته. ويعلم الأعضاء أكثر من أي شخص آخر أن حرمة سيادة الدول وسلامتها الإقليمية هي أحد هذه المبادئ الأساسية.

وبلدي، صربيا والجبل الأسود، عضو مخلص وعامل في الأمم المتحدة. ولقد أثبت مرارا، سواء بالأقوال أو الأعمال، التزامه بالمبادئ التي تحكم السلام والاستقرار العالميين اليوم. ومن منطلق الثقة ذاته، نتوقع أن يمارس مجلس الأمن سلطته، وفي حالة صربيا والجبل الأسود وإقليم كوسوفو وميتوهيا التابع لها، أن يحمي سيادة بلدي وسلامته الإقليمية.

وأرى أننا جميعا متفقون في الاعتقاد بأن تمزيق أوصال دولة ديمقراطية وتغيير حدودها المعترف بها دوليا برغم إرادتها خياران يتعين عدم التفكير فيهما. فلن يشكل ذلك فقط حالة غير مسبوقة في القانون الدولي وفي ممارسة الأمم المتحدة، وإنما سابقة خطيرة تترتب عليها عواقب جسيمة طويلة الأجل بالنسبة للنظام الدولي بصفة عامة. وأود أن ينظر المجلس في أن المسؤولية التي تواجهه اليوم غير مرتبطة فقط بمصير دولة وحيدة من دول البلقان. فالأمر يتعلق هنا بمجموعة من المبادئ الأساسية التي تقبلها الأمم المتحدة ويتعين أن تقبلها في اضطلاعها برسالتها المتعلقة بصون السلام العالمي.

ومن المهم جدا لي أنؤكد لمجلس الأمن أن صربيا والجبل الأسود على استعداد كامل للاضطلاع بنصيبها من المسؤولية في عملية تسوية مسألة كوسوفو وميتوهيا وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي والقيم الديمقراطية للعالم المعاصر. وضمن هذا الإطار العام، نعرب عن التزامنا بحل توفيقي واستعدادنا لكفالة قدر كبير من الاستقلال الذاتي

بشكل كبير، في التوقف الكامل تقريبا لعملية العودة بصفة عامة. وثمة شعور قوي بأن مرتكبي الجرائم يتمتعون بالإفلات من العقاب، وبالمحدودية البالغة لإمكانية الحصول على سبل عيش قابلة للاستمرار. ولم تعد الغالبية العظمى من الذين غادروا كوسوفو بعد حزيران/يونيه ١٩٩٩.

وتكتسب هذه العبارات أهمية خاصة في ضوء البيانات الدقيقة التي لم يقدمها تقرير السيد إيدي. واليوم، هل لي أن أذكركم بأن أكثر من ٦٠ في المائة من صرب كوسوفو هم أشخاص مشردون داخليا في وسط صربيا. وباستثناء شمالي ميتروفيتشا، لم يعد يوجد أي صرب في بريشتينا وبريزرين وبيك وغنيلاني وأوروسيفاتش وغيرها من البلدات في الإقليم. وقد انخفض عدد الصرب في كوسوفو وميتوهيا اليوم إلى أقلية متناقصة من سكان الريف، تعيش في خوف وكثيرا ما تعاني الحرمان من أبسط حقوقها الأساسية.

وأفضل تصوير للوضع القانوني الخوف بالمخاطر للطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا هو أن ١٧ ٠٠٠ قضية متعلقة بمطالبات فردية لممتلكات مرفوعة من قبل الصرب المحليين تم حلها إيجابيا، ولكن أيا من هذه القرارات لم ينفذ.

ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٩، تتعرض المسيحية الأرثوذكسية لاضطهاد متعمد ووحشي. وقد دمرت نحو ١٥٠ كنيسة ودير أرثوذكسي أو أصيبت بأضرار لا يمكن إصلاحها. كما تعرضت المدافن الأرثوذكسية في جميع أنحاء الإقليم للتدنيس ودمرت في كثير من الحالات. والمسيحيون الأرثوذكس محرومون من الحق الأساسي في إعلان دينهم وممارسته.

ويعزو تقرير السيد إيدي تلك الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات لا إلى العنف الذي تكمن

ويعرض السفير إيدي في استعراضه الشامل كثيرا من الحقائق الضرورية والهامة، وخاصة فيما يتعلق بالموقف الصعب الذي يكابده الصرب الطوائف غير الألبانية الأخرى في كوسوفو وميتوهيا. وسأقتبس منه بضع مقتطفات: "لم ينجز سوى القليل لوضع أساس لمجتمع متعدد الإثنيات"، بحيث أن الحالة من هذه الوجهة، كما يقول السفير إيدي، وهو مصيب في ذلك: "قائمة". "تعاين طوائف الأقليات - لا سيما صرب كوسوفو - من انعدام الشعور بالأمن بشكل يتجاوز مجرد تصور عدم الإحساس بالأمن". وعلى أي حال، وفقا لما يقوله السفير إيدي: "يصعب توقع أن يعرض أفراد طوائف الأقليات أنفسهم للخطر ليتحققوا إن كان ما يتهدد حرية حركتهم وأمنهم" واقعا أو غير واقع.

ويقول السيد إيدي: "وفي الوقت الحاضر، لا تحترم حقوق الملكية ولا تتوفر ضمانات لها". والأمثلة على ذلك تشمل حالات كثيرة للاستيلاء غير القانوني على ممتلكات الدولة الصربية من خلال عملية الخصخصة التي لا يذكرها تحديدا في تقريره. "وتنتشر ظاهرة تشييد واحتلال المنازل ... بشكل غير قانوني". وفيما يتعلق بطوائف الأقليات، يقول تقرير إيدي "ويتواتر وقوع أعمال التحرش والنهب، وسرقة الماشية، وحوادث مشابهة أخرى. ويأتي ذلك بالإضافة إلى انتشار حالات الاستيلاء على الممتلكات بشكل غير قانوني، لا سيما الأراضي الزراعية، التي تجعل من المستحيل الوصول إلى هذه الممتلكات واستخدامها، أو زراعتها، دون التعرض لمخاطر أمنية".

والجمل التالية الواردة في الفقرة ٥٠ من تقرير إيدي لها أهمية خاصة:

"ويساهم انعدام الأمن وعدم احترام حقوق الملكية، فضلا عن اضطراب الرؤية تجاه المستقبل،

الأمن سيتصرف على أساس مبدأ سيادة الدول الديمقراطية وسلامة أراضيها، فيعرف إطار وولاية محادثات تحديد المركز في المستقبل كمحادثات بشأن مستقبل مركز كوسوفو وميتوهيا بصفتها مقاطعة ضمن دولة صربيا والجبل الأسود المعترف بها دوليا. وأود أن أوضح أن كل المبادئ لحسم مسألة كوسوفو وميتوهيا، التي اعتمد عليها هنا، تمثل بالضبط مبادئ الأمم المتحدة التي تقع مسؤولية تنفيذها على عاتق مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أذكرها.

مبدأنا الأول، يكمن في أن أي حل لا بد من أن يحترم سيادة صربيا والجبل الأسود وسلامة أراضيها بصفتها دولة معترفا بها دوليا، وعضوا في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وتدعم ذلك المبدأ المصادر الأساسية للقانون الدولي، بما فيها، من بين مصادر أخرى، ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية، المبدأ الذي تم التأكيد عليه - في الحالة الخاصة في متناول أيدينا - بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، حيث يعترف بسيادة صربيا والجبل الأسود وسلامة أراضيها اعترافا صريحا. وإلى جانب المصادر الأساسية للقانون الدولي، فإن حدود وسلامة أراضي الدول التي تشكلت بعد انهيار يوغوسلافيا السابقة تضمنها بصورة إضافية وثائق واتفاقات دولية محددة مثل آراء لجنة التحكيم للمؤتمر المعني بيوغوسلافيا - وبخاصة، الرأي رقم ٣ الصادر في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ - والاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ - الذي يدعى أيضا اتفاق دايتون - باريس.

وبالإضافة إلى أن المصادر الأساسية وقواعد القانون الدولي تدعم هذه المبادئ، فقد تم التأكيد عليها في جميع قرارات مجلس الأمن التي صدرت بشأن أزمة كوسوفو قبل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) - وتحديدًا، القرارات ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩). وتعترف كل هذه القرارات اعترافا

وراءه دوافع عرقية ضد الأقليات فحسب، وإنما أيضا إلى هشاشة وسوء أداء المؤسسات، لا سيما جهازا الشرطة والقضاء. وينطبق ذلك على المؤسسات المؤقتة المركزية - حيث يخشى صرب كوسوفو، كما يؤكد التقرير، من أن يصبحوا أشبه بقطع أثاث للزينة، مع إمكانية ضئيلة في الحصول على نتائج ملموسة - مثلما ينطبق على مؤسسات الحكم الذاتي المحلية، التي لم تستطع أن ترسم بصورة مناسبة خططا، ناهيك عن تنفيذها، لحماية الصرب والمجموعات المحلية غير الألبانية الأخرى.

وعلى الرغم من كل تلك الحقائق، يوصي السفير إيدي بأننا ينبغي أن ننتقل إلى المرحلة التالية من العملية، أي محادثات تحديد مركز كوسوفو في المستقبل. ويضيف أيضا أن اللحظة المناسبة لتناول تحديد مركز كوسوفو في المستقبل لن تتوفر أبدا، ويصر على أن تنفيذ المعايير ينبغي أن يستمر خلال محادثات تحديد المركز في المستقبل. ومع ذلك، يبقى السؤال الحاسم لنا جميعا: هل يمكن لمحادثات تحديد المركز في المستقبل أن تنجح إذا ظلت المعايير الحاسمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في كوسوفو وميتوهيا لم يتم الوفاء بها ولا يبدو أنها على وشك أن تنفذ في المستقبل القريب؟ واليوم أعتقد أنه يتوجب علينا أن نجيب على ذلك السؤال كما يلي. لا يمكننا إلا بإجراء تقييم جدي وتام وواقعي للحالة في كوسوفو وميتوهيا - تقييم يساهم تقرير السفير إيدي مساهمة هامة فيه - أن نحرز ما اعتبره هدفا مشتركا لكل المشاركين في مسألة كوسوفو - كوسوفو وميتوهيا ديمقراطية ومتعددة العرقيات، يسودها احترام حقوق الإنسان بدلا من الخوف والعنف.

أود أن أبرز هنا أنه في المحادثات المقبلة ستستمر صربيا والجبل الأسود بصورة تامة بالمبادئ العامة ومعايير القانون الدولي والقيم الديمقراطية المقبولة عالميا. واسمحوا لي أيضا أن أعرب، باسم بلدي، عن الإيمان الراسخ بأن مجلس

خطوة حاسمة صوب الاندماج الأوروبي لا لبلدي فحسب، وإنما أيضا للمنطقة بأسرها. والحل التفاوضي الذي ينطوي على حل توفيقى سيجعل من المستحيل على الصرب والألبان على حد سواء أن يحققوا كل أهدافهم وتطلعاتهم. ومن ناحية أخرى، فإن الحل التوفيقى وحده هو القادر على زيادة اندماجنا في الساحة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي نهاية المطاف في الاتحاد الأوروبي نفسه.

تلك الالتزامات الأساسية الصادرة تشكّل الإطار الذي ينتهج بلدي عن طريقه، بنوايا حسنة وإيمان بالمستقبل، عملية تعريف مركز كوسوفو وميتوهيا في المستقبل.

وستحظى عملية المركز في المستقبل بأفضل احتمالية بالنجاح إذا اتخذت، في أكثر أجزائها حسما وحساسية، صيغة محادثات مباشرة بين ممثلين عن الجانبين. وإنني على يقين بأننا يمكن أن نتفق على أن محادثات المركز في المستقبل ينبغي أن ترمي إلى أن يتوصل الطرفان إلى حل تفاوضي تمسّيا مع المبادئ والمعايير الأساسية للقانون الدولي. وإذا كان ذلك هدفنا بحق، فإن محادثتنا يجب أن تكون مباشرة. وإذا لم يتم إحراز ذلك فورا، في البداية، فمن الواضح أنه سيتعين على المبعوث الخاص للأمين العام أن يبذل قصارى جهده لتحقيق ذلك. ونؤمن إيمانا راسخا بأن الطريقة الوحيدة لإيجاد حل تفاوضي تكمن في إجراء محادثات مباشرة يضطلع بدور الوساطة فيها المبعوث الخاص ومساعدوه.

وأود أن أقول إن الحالة العامة في صربيا والجبل الأسود، وكذلك في كوسوفو وميتوهيا، تختلف بصورة كبيرة عن الحالة في حزيران/يونيه ١٩٩٩. فقد تم تشكيل حكومة ديمقراطية في صربيا وتم حسم مركز صربيا والجبل الأسود في الأمم المتحدة وانضمت بصورة لا رجعة فيها إلى عملية الاندماج الأوروبي. وقد أضاف ذلك بعدا ديمقراطيا إلى السيادة والسلامة الإقليميتين المعترف بهما دوليا لصربيا

صربيا بسيادة صربيا والجبل الأسود وسلامتها أراضيها. وسمحوا لي أيضا أن أقول إنني أرى أن مجلس الأمن، الملزم قانونا بميثاق الأمم المتحدة، هو المكان الصحيح لأقول بصورة لا لبس فيها إننا لا نناقش في هذه اللحظة الالتزامات غير الملزمة للدول، بل أكثر المعايير صرامة للقانون الدولي - معايير الأحكام الآمرة، التي يعتبر احترامها شرطا مسبقا لعمل المجتمع الدولي بأسره.

ثانيا، ينبغي لمحادثات تحديد المركز في المستقبل أن تراعي حقيقة أن صربيا والجبل الأسود دولة ديمقراطية. ونجد أن من غير المتصور، وأنا متأكد أن أعضاء المجلس ينظرون على نفس النحو، أن تفرض حلول على أي ديمقراطية رغما عن إرادتها، أقلها، الحلول التي تهدد حدودها المعترف بها دوليا. وأي محاولة لفرض حل كهذا عن طريق إضفاء الشرعية بحكم الأمر الواقع على تجزئة صربيا - أي، عن طريق الفصل القسري لجزء من أراضيها - من شأنها أن تنطوي على عنف قانوني بصورة مماثلة لا ضد دولة ديمقراطية فحسب، وإنما أيضا ضد القانون الدولي نفسه.

ثالثا، ستكون مساعيها السياسية موجهة نحو تعريف شكل محدد وملائم للاستقلال الذاتي الشامل لكوسوفو وميتوهيا، حيث يتم الإقرار بصورة تامة بالمصالح المشروعة للألبان في كوسوفو. وسمحوا لي أن أذكر المجلس بأن الاستقلال الذاتي الشامل للإقليم كان مقترحا كحل سياسي لأزمة كوسوفو عن طريق القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، وأكد عليه من جديد وزراء خارجية مجموعة الدول الثماني في ٦ أيار/مايو ١٩٩٩، واتفاق حزيران/يونيه ١٩٩٩ الذي أنهى أعمال القتال في كوسوفو.

أخيرا، أعتقد أن أعضاء المجلس سيتفقون معي عندما أقول إن الحل السلمي التفاوضي لمركز كوسوفو وميتوهيا في المستقبل في إطار دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود سيكون

وإدراكا منا بأننا نتشاطر المبادئ المشتركة التي تشكّل الأساس لكل من النظام القانوني الدولي والأمم المتحدة ذاتها، فإنني أعرب عن ثقتي التامة بمجلس الأمن وبأنه سيتناول موضوع كوسوفو وميتوهيا على أساس من العدالة وإنني لا أتوقع اليوم شيئا من المجلس أقل من المبادئ الأولية للعدالة، ولا شيء أكثر من الاتفاق على حق بلدي في أن يستظل بحماية ذات المبادئ العالمية التي تنطبق على كل بلد من البلدان الأعضاء في المجلس، وكذلك جميع الدول التي تنتمي إلى الأسرة العالمية للأمم الديمقراطية.

ختاما، وانطلاقا من اعتقادي بأن مجلس الأمن سينظر بجدية تامة في الحجج التي سقتها، فإنني أشكركم سيدي الرئيس، لإتاحكم الفرصة لي لمخاطبة هذه الجلسة الهامة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١١.

والجبل الأسود، واللتين تم التأكيد عليهما من جديد في حزيران/يونيه ١٩٩٩. لقد أصبح الاحترام الحقيقي لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات وعلاقات حسن الجوار والسلام في المنطقة وفي العالم من المبادئ التوجيهية السياسية لسياسة بلدي المحلية والخارجية. وتؤكد صربيا والجبل الأسود بصورة متزايدة بأنهما الحصن الأمين للقيم الديمقراطية الأساسية في أراضيها وفي المنطقة على السواء.

وأود أن أختتم كلمتي بأن أعلن التزام بلدي ببذل كل ما في وسعه، جنبا إلى جنب مع مجلس الأمن، بالتوصل إلى تسوية تفاوضية على أساس توافقي وبطريقة تتفق مع معايير القانون الدولي. ويحدوني الأمل أن يكون الطرف الآخر في النزاع على استعداد لتحمل نصيبه من المسؤولية. وإنني على اقتناع بأن المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، لن يستسلم للتهديد بالعنف ولن يسمح بتمزيق أوصال دولة ديمقراطية وتقويض المبادئ الأساسية للغاية للنظام الدولي. وإنني على اقتناع - وليس هناك من بوسعه أن يتفهم ذلك أكثر من أعضاء المجلس - بأنه لا توجد دولة ديمقراطية وحررة يمكنها أن تقبل ذلك في ظل أي ظرف من الظروف. فهذا هو الأمر الذي نناقشه اليوم على وجه الدقة.